النقد النحوي في مرفوعات الأسماء عند المهدي صلاح بن علي (ت 849 هـ) في كتابه النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب

رسول عدنان الموسوي أ.د. نجاح فاهم العبيدي

المُلخَّص :

يهدف البحث إلى التعريف بصلاح بن علي وكتابه (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) ، وعرض النقود النحوية التي تضمّنها هذا الكتاب ، وبيان العقلية النقدية التي انماز بها صاحب النجم الثاقب ، وتفكيره النحوي في التعامل مع المذاهب والآراء النحوية ، وهذه النقود لا تكون بالضرورة الإتيان برأي جديد ، بل هي كذلك أحيانًا ، وأحيانًا يكون رأيهُ مبنيًّا على رأي والِده أو عدد من النُحاة ، ولكنَّهُ ينفرد عنهم بتعليلهِ الرأي تعليلًا يختلف عن النحاة ، وأحيانًا يُضيف عليهِ بعض الإضافات ، ويدل ذلك على أنَّنا أمام بحرٍ زاخرٍ من العلم والمعرفة ، وذهنٍ وقّاد .

الكلمات المفتاحية : النقد النحوي ، صلاح بن علي ، مرفوعات الأسماء ، النجم الثاقب .

Abstract

Praise be to Allah, who taught by the pen, taught man what he did not know. May peace and blessings be upon the most honorable of His prophets and the master of His messengers, the truthful and trustworthy Muhammad ibn Abdullah, and upon his family—the imams of guidance and beacons of piety, the pure and righteous.

This research aims to introduce Salah ibn Ali and his book Al-Najm Al-Thaqib Sharh Kafiyat Ibn Al-Hajib, examining the grammatical critiques contained within it and highlighting the critical thinking that distinguishes its author. The study explores his grammatical reasoning and approach to various grammatical schools and opinions. These critiques do not necessarily introduce entirely new views—although they sometimes do—but often build upon the opinions of his father or other grammarians, while distinguishing themselves through unique justifications or additional contributions. This, in turn, demonstrates the depth of knowledge and insight possessed by the author, reflecting a sharp and perceptive mind.

Key words: Grammatical criticism, Salah ibn Ali, nominative nouns, Al-Najm Al-Thaqib, justification.

أوّلًا : التمهيد .

الأوّل: التعريف بصلاح بن علي .

أ- اسمهُ ولقبه :

هو صلاح الدين بن علي بن مُحمّد ابن أبي القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن أحمد بن يحي بن عبد الله بن يحي بن الناصر بن الهادي يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام فهو حسنيٌّ علويٌّ هاشميٌّ قرشيٌّ ، من أئمة الزيدية باليمن وأحد علمائهم ، لقبّ بالمهدي لدين الله . [1]

ب-مولدهُ ونشأتُه :

ولد في اليمن ولم تذكر لنا المراجع والمصادر سنة ولادته بالتحديد ولا مكان ولادتهِ وإنّما ذكرت نبذة يسيرة عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان صفحة أو أقل من ذلك [2] ، ((لأنّ المصادر أطبقت كلّ الاطباق وبخلت عن ذكر أي شيءٍ من ذلك ولعلّ السبب ما ذكرهُ الشوكاني : ... ولكن أبى ذلك لهم ما جُبلوا عليه من غمطِ محاسن بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم)) . [3]

ج-مكانتهُ العلمية :

قال صاحب غاية الأماني في أخبار القطر اليماني : ((السيد صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، ويلقّب بالمهدي لدين الله ، قال ابن مظفر رحمه الله تعالى : وكان صلاح بن علي واعيًا مبرّزًا في علوم الاجتهاد ،وذا ورعٍ شحيح وبايعه علماء صنعاء)) . [4]

ومن الجانب العلمي فقد((وصل صلاح بن علي الى مرتبة عالية بين علماء عصره إذ بايعه علماء صنعاء اعترافًا منهم بمكانته العلمية والدينية وقد كان مجتهدًا إذ الغالب من شروط الإمامة عند الزيدية أن يكون الإمام مجتهدًا ، وقد عرف ذلك عن صلاح بن علي وعن والده أيضًا)) . [5]

د-مؤلّفاته :

كان عالمًا ذكيًّا بالقدر الذي يمكّنهُ أن يؤلف عدّة مؤلّفات ، وأصبح من رجال علم الكلام وصنّف في عصر والده الذي لم يقتصر تأليفه في النحو ، بل ألّف في مجالات أُخر ، ويذكر المؤرّخون أنّ لهُ مؤلّفات كثيرة إلّا أنّهم لم يصرّحوا عن شيء منها فقط كتاب على شرح كافية ابن الحاجب سمّاه (النجم الثاقب على مقدمة ابن الحاجب) انتزعه من شرح والده المسمّى بـ(البرود الضافية والعقود الصافية) إذ صرّح هو بذلك في مقدمة الكتاب . [6]

هـ–وفاتهُ :

قال الزركلي (ت1396 هـ) : ((صلاح بن علي بن محمد الحسني من أئمة الزيدية باليمن ، وأحد علمائهم ، دعا إلى نفسهِ بصنعاء بعد وفاة المنصور (علي بن محمد) سنة (840 هـ) ، وبويع ولقّبَ بالمهدي ، ولم يلبث أن قبض عليه الأمير (سنقر) وحبسه بصنعاء مدّة ، وخرج من الحبس فسار إلى صعدة فجمع جيشًا عظيمًا ،هاجم به صنعاء سنة 842 هـ ،فأُسِر وسجن فيها إلى أن مات)). [7]

الثاني : التعريف بالنجم الثاقب :

((كتاب النجم الثاقب يعتبر ذا قيمة علمية متميّزة إذ إنّهُ كتابٌ يحمل في طيّاته كثيرًا من المسائل النحوية وهو كتاب جامع لكتب سابقة قبله فقد اجتمع في هذا الكتاب ثلاثة كتب وهي :

1_ شرح الكافية لابن الحاجب (ت 646هـ) واسمه شرح المصنّف .

2_ البرود الضافية والعقود الصافية ، لوالد المؤلف (ت 837هـ) .

3_ شرح الكافية في النحو ، لرضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ) .

فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثة اعتمادًا مباشرًا ، وأكثر من النقل عنها مصرحًا وغير مصرّح ، وإن كان قد صرّح في مقدمة كتابه بأنّهُ تلخيص لكتاب والده (البرود الضافية والعقود الصافية))) [8] ، إذ يقول : ((فإنّهُ قرأ عليّ جماعة من الاخوان كافية ابن الحاجب وكان الإلقاء حينئذٍ أكثره الشرح المسمّى بالبرود الضافية والعقود الصافية لوالدنا وشيخنا العلّامة ، ... ، وهو أجلّ الشروح قدرًا وأشهرها ذكرًا وكنت ألتقط لهم بعض فرائده المتناثرة ، وأختصر لهم من فوائده المتكاثرة ، فسألوني تسطير ذلك لأجل الاختصار ...)) . [9]

((وقد أخذ عن كثير من الكتب الأخرى مثل: (كتاب الازهار الصافية ليحيى بن حمزة ، وكتاب الوافية لركن الدين الاسترابادي ، وأمالي ابن الحاجب النحوية والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب وغيرها)، وكان يكثر النقل عن كتاب (سيبويه والمبرّد والفرّاء والأخفش وغيرهم))) . [10]

الثالث : النقد في اللغة والاصطلاح .

1–النقد في اللغة :

قال الخليل (ت175هـ) : ((النقد تمييز الدراهم وإعطاؤكها إنساناً وأخذها ، والانتقاد والنقد : ضربُ جوزة بالإصبع لعباً ، ... ، والإنسان ينقدُ بعينهِ إلى الشيء وهو مداومتُه النظر واختلاسُه حتى لا يُفطن له)) . [11]

وقال أحمد بن فارس (ت395هـ) : ((النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز الشيء وبروزه، ...، ومن الباب نقد الدراهم وذلك أن يكشف عن حالهِ في جودتهِ أو غير ذلك)) . [12]

2–النقد في الاصطلاح :

إنَّ مصطلح النَّقد النحوي مصطلحٌ ، مبهم والباحث له عن تعريف لا يجد ذلك في مؤلفات النحويين المتقدّمين منهم والمتأخرين ، لا في المصنّفات النحوية ولا في المصنّفات التي أُفردت للحدود النحوية ، ولا يُمكن أنْ يعرف معناه من دون أنْ يقيّد ، أي لا يتّضح إلّا عن طريق السياق الذي يَرِدُ فيه ، ومن خلال البحث لم أجد في المصنّفات أي تعريف لهذا المصطلح . [13]

وقال الدكتور داوود سلّوم : ((إنّ النقد النّحوي هو أقدمُ أنواع النقد عند الإسلاميّين فإنّ أول فساد اللّغة جاءَ من اختلالِ النّحو والصرف وقد رأينا الأخذ والرد بين الفرزدق وعلماء النّحو في عصره))[14] ، لذا فهو يوصفه إجراءً تطبيقيًّا تتوافر مادّه في كتب النحويين إلّا أنَّ وجوده بوصفه مصطلحًا مستقلًا لا يوجد لهُ تأصيل .

الرابع : المعايير والأصول التي اعتمدها في نقدهِ للنحويين :

إنّ صلاح بن علي في نقده النحويين لم يكن جاريًا وراء نزعة عصبية أو شخصية أو مذهبية ، ولم يكن منطلقًا من هوى نفسه بل كان يتبع منهجًا نقديًّا واضح المسالك دقيق الاختيار قائم على أصول النحو العامة من سماعٍ وقياسٍ وغيرها فضلًا على اعتماده على أدلّة عقليةٍ أُخر .

المبحث الأوّل : توجيه النقد في تعريف المبتدأ والخبر :

أوّلًا : النقد في تعريف المبتدأ .

المبتدأ هو الركن الأول في الجملة الإسمية ، وهو موضوع الجملة وما بعده محمول عليه ، وقد استعمل النحويون مصطلحي (الابتداء ، والمسند إليه) للتعبير عن المبتدأ وقد ذكر النحاة أنّ المعنى الذي يؤديه المبتدأ هو تنبيه السامع ودفعه لمعرفة ما يأتي بعده . [15]

ويعرّفهُ سيبويه (ت180هـ) بقوله : ((فالمبتدأ كلّ اسمٍ ابتُدئَ لِيُبْنَى عليه كلامٌ . والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ ؛فالابتداءُ لا يكون إلّا بمبنيٍّ عليه ؛فالمبتدأُ الأولُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسنَدٌ إليه)). [16]

وقد ذكر الشيخ جمال الدين ابن الحاجب (ت646هـ) التعريف بالمبتدأ في كافيته المعروفة بـ(كافية ذوي الإرَب في معرفة كلام العرب) بقوله : ((فالمبتدأ هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية ، مسندًا إليه ، أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرفِ النفي وألف الاستفهام ، رافعةً لظاهر، مثلُ زيدٌ قائمٌ ، وما قائمٌ الزيدان ، و أقائمٌ الزيدان فإنْ طابقت مفردًا جاز الأمران)) .[17]

وقد ذُكِرت تعريفات كثيرة للمبتدأ عند كثير من النحاة بعضها متشابهة وبعضها مختلفة كلٌّ بحسب رأيه ومذهبه[18] ، والذي يُلحظ أنَّ أكثر النحاة يشترطون أن يكون المبتدأ أولًا[19]، وعلّلَ بعضهم ذلك بأنَّ وقوع المبتدأ في بداية الجملة جاء ليحقق معنى ويكسبهُ قوة .[20]

وكما هو الحال عند النحاة في عرضهم موضوع المبتدأ فقد عرضه صاحب النجم الثاقب صلاح بن علي (ت849هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب وفصّله وشرح جوانبه وذكرَ النقد الذي وُجِّه لبعض ما قاله صاحب الكافية في تعريف المبتدأ ، وهذه النقود هي :

قال صلاح بن علي : ((وقد اعتُرِض حدّه بأنْ قيل : كان الأولى أن يقول : الاسم وما في تأويله ، ليدخل (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) و ((سواءٌ عليهم أأنذرتهم))[21] ، وتقول المجرّد أو ما في حكمه ليدخل ((وما من إلهٍ إلّا الله))[22] ، و (بحسبك زيدٌ) ، وتقول رافعةٌ لغير ضمير مستتر ليدخل (أقائم أنتم) ، لأنّه مثل (أقائم الزيدان))) .[23]

فيما سبق يذكر صلاح بن علي اعتراض وُجّه لما قاله الشيخ في حدّهِ المبتدأ ، ووجَّه الاعتراض بقوله كان الأولى أن يقول (الاسم أو ما في تأويله) لأنّ ذكره الاسم بدون (أو ما في تأويله) لا يُدخِل المصدر

الذي ينسبك من الفعل والحرف المصدري في المبتدأ[24] ، ويذكر لنا مثالين على ذلك ومنها المثل العربي (تسمعُ بالمعيديّ خيرُ من أنْ تراهُ) ، وهذا المثل يروى على ثلاثة أوجه :

الوجه الأوَّل : (لأنْ تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه) ابتُدِئ المثل بلام الابتداء وأنْ المصدرية وعلى هذا الوجه لا إشكال فيها ؛ لأنَّ المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام والتقدير: (خيرٌ منْ رؤيته) .

الوجه الثاني : (تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه) بنصب الفعل المضارع مع حذف (أنْ) ، وفي هذا الوجه شذوذ من جهة حذف الحرف المصدري الضعيف وبقاء عمله .

الوجه الثالث : (تسمعُ بالمعيدي خير من أنْ تراه) برفع الفعل المضارع بعد حذف (أنْ) ، وإليه ذهب صاحب البسيط [25]، واختلف العلماء في توجيه هذا الوجه فذهب أكثرهم إلى أنَّ الحرف المصدري مقدّر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، وذهب آخرون إلى أنَّ الفعل إذا أُريد به مجرد الحدث صحَّ أنْ يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عندهم إلى تقدير الحرف المصدري ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه [26] .

وأمّا المثل الثاني الذي يذكره صلاح بن علي في هذا الخصوص هو الآية الكريمة ((سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)) [27] ، في هذه الآية أيضًا خلاف بين النحاة ، فعند الجمهور (سواءٌ) خبر مقدّم والمصدر المتصيد من الفعل الذي يليه مبتدأ مؤخر، والمصدر المتصيد من الفعل الذي بعده معطوف على المصدر الأول ، والتقدير (إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم) ، وقد اعترض أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه الجمهور بأنَّ (سواء) على هذا الإعراب واقع في حيّز الاستفهام ، وما يقع في حيّز الاستفهام لا يتقدّم عليه ، ورُدَّ قول الفارسي بأنّ ما في حيّز الاستفهام لا يتقدّم عليه إذا كان الاستفهام حقيقيًّا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته ؛ لأنَّ المراد بالكلام الخبر ، وذهب قوم إلى إعراب (سواء) على أنّها خبر (إنْ) في صدر الآية ، والمصدر الذي يتصيد من الفعل بعده فاعل بـ(سواء) ويفسرونه بوصف ، والتقدير عندهم (إنَّ الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدم إنذارك) ، وأعرب آخرون (سواء) على أنّه مبتدأ ، وهو نكرة تعلّق بها الجار والمجرور الذي يأتي بعدها فتخصَّصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذي يليه ، وهذا أضعف الوجوه . [28]

وبعد ذلك يكمل صلاح بن علي اعتراضه السابق على الشيخ وتوجيهه للحدِّ ، بقوله : (تقول المجرّد أو ما في حكمه ليدخل ((وما من إله إلّا الله))[29] ، و(بحسبك زيدٌ) ، لأنّك إذا اكتفيت بالمجرد أخرجت الذي

بحكم المجرد وهو المجرور بحرف زائد فـ(إله) و (حسبك) مبتدآن ، لأنَّ العامل الداخل عليهما كلَا عامل لزيادته و(حسبك) مسألةٌ فيها خلاف، وكذلك نحو (ربَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا) ، فـ(رجل) مبتدأ لأنَّ ربَّ في حكم الزائد ، إذ لا تتعلق بشيء . [30]

وعن قوله : (وتقول رافعةٌ لغير ضمير مستتر ليدخل (أقائم أنتم) ؛ لأنّهُ مثل (أقائم الزيدان)،) وجّهَ صلاح بن علي نقده في قول ابن الحاجب (رافعة لظاهر) [31] ، وهذه المسألة فيها خلاف [32] ، وقد قال الرضي في شرحه بأنَّ الشيخ يريد بالظاهر ما كان بارزًا غير مستكن سواء أكان مظهرًا ، نحو (أقائم الزيدان) ، أم مضمرًا نحو (أقائم هما) [33] ، و شرحه أيضًا صاحب الكنّاش وذكر النقد الذي قيل على قول ابن الحاجب[34] ، ومراد صلاح بن علي بقوله (رافعةٌ لغير ضمير مستتر) حتى لا يكتفَى بالظاهر فقط ، بل يدخل فيه الرافعة للضمير المنفصل كما هو واضحٌ من قوله (ليدخل فيه أقائمٌ أنتم) ، وكما هو حال صاحب النجم الثاقب فقد ردَّ ابن هشام على قول ابن الحاجب الذي هو القول نفسه عند الكوفيين والزمخشري ، واعترض هذا القول كثير من النحاة وهذا ما يعضد الرأي الذي ذهب إليه صلاح بن علي . [35]

ثانيًا : النقد في تعريف الخبر .

الخبر هو الركن الثاني الذي تتكوّن منه الجملة الخبرية الاسميّة ، يعرَّفهُ الحيدرة اليمني (ت 599 هـ) بقولِهِ : ((والخبر كلُّ كلامٍ تمَّت بهِ الفائدةُ ؛ لأنَّكَ إنَّما تأتي بالمبتدأ ليعتمدَ عليهِ الخبر ، وتأتي بالخبر لتفد بِهِ عَنْ المبتدأ)) [36] ، وهو المبتدأ نفسه في المعنى أو في الغالب . [37]

وقد تعدَّدَت مصطلحات الخبر عند النحويين منها (المسند، والمبني عليه، والمستقر) ولعل السبب في تعدد المصطلحات الدالة على الخبر يعود إلى طبيعته ، فهو لا يكون على ضرب واحد ، وإنّما يكون مفردًا ، وظرفًا ، وجارًا ومجرورًا ، وجملة ، لذا فقد وجد النحويون أنفسهم أمام ظواهر مختلفة فسمّوها بمصطلحات مختلفة . [38]

ويكاد يكون النحاة جميعًا قد عرّفوا الخبر بعدّة تعريفات تتفق عند بعضهم وتختلف عند بعضهم الآخر[39] ، والخبر عند جمال الدين ابن الحاجب كما جاء في كافيته: ((هو المجرد المسند به ، المغاير للصفة المذكورة)) . [40]

وهذا القول ذكره مؤلف النجم الثاقب في شرحه الكافية وبيَّن مراد الشيخ فيه بأنّهُ المسند ولم يقل الاسم ؛ لأنَّ الخبر يكون اسمًا وغيره ، وهنا خرجت العوامل اللفظية ، وقوله (المسند) خرَّجَ ما لا إسناد فيه كالأعداد

والتعداد وما كان مسندًا إليه كالمبتدأ والفاعل المغاير للصفة المذكورة ، يعني التي أُدخلت في المبتدأ ، لأنّها تجرّده مسندة .

وبعد هذا الشرح نقد صلاح بن علي قول الشيخ في الخبر ، بقوله :((وكان الأولى أن يقول المسند إلى المبتدأ ليسلم من الاستثناء ، ولئلّا يرد عليه ما أسند إلى الفاعل نحو ، قام ويقوم زيد)) . [41]

وهنا يذهب صلاح بن علي إلى أنّ تعريف ابن الحاجب للخبر بقوله (المسند به) مردود عليه؛ لأنّه بهذا القول يستثني أو يخرج منه المبتدأ الأول[42] ، وقيل بأنّ قوله (به) زائدٌ لا حاجة إليه[43]؛ لأنَّ كثيرًا من النحاة أجمعوا بأنَّ الخبر هو المسند الذي تتّم به مع المبتدأ الفائدة[44]، ويقول عنه سيبويه ((هذا باب المسند والمسند إليه)) [45] ، وأيضًا المؤلف يقول لو قال الشيخ (المسند إلى المبتدأ) كان أولى من أن يُعترض حدّه بدخول ما أُسنِد إلى الفاعل نحو (قام زيد) و (يقوم زيد) ؛ لأنَّ الفعل المضارع أيضًا هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة وليس خبرًا للمبتدأ ، فلو قال المسند إلى المبتدأ لاندفع النقد الموجَّه إليه ؛ لأنَّ المضارع وإنْ كان مجردًا ليس بمسند إلى المبتدأ . [46]

ولمْ يذهب صلاح بن علي إلى هذا النقد وحده بل سبقه إليه النحاة ومن جاء بعده كذلك [47]، وهذا الكمّ من النقود وما سبقه من كلام الباحث يرجّح ما ذهب إليه صلاح بن علي نقده لابن الحاجب في تعريفه الخبر .

فضلًا على ما ذكرنا من تعريفات النحاة القدامى والمحدثين في مسألة الخبر يرى الدكتور رياض السوّاد أنّ الحدود التي وضعت للخبر جاءت لتبيّن خصّيصة هذا الباب ومفهومه من دون الإشارة إلى كيفية معرفته من السياق الذي قد يصعب فيه أحيانًا تمييزه عن المبتدأ كأن يكون كل منهما معرفتين، وقد حاول بعض النحاة القدامى كابن هشام (ت 762هـ) وغيره ، ومن المحدثين أمثال الدكتور إبراهيم أنيس أنْ يهتدوا إلى طريقة علمية لتمييز الخبر من المبتدأ غير الحدّ المرسوم لهما ولكن دون جدوى .[48]

المبحث الثاني : توجيه النقد في مسائل تتعلق بالمبتدأ ومسائل تتعلق بالخبر .

أوّلًا : النقد في مسائل تتعلق بالمبتدأ :

-مسوغات الابتداء بالنكرة :

أجمع النحاة على أنّ الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، إذ قال سيبويه : ((وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن تبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام)) [49] ، وقال في موضع آخر : ((فأصل الابتداء للمعرفة)) . [50]

وذكر المبرد (ت286هـ) أنَّ سبب الابتداء بالمعرفة هو حصول الفائدة للمخاطب ، إذ إنّ الإخبار عن النكرة لا يحقق هذا الأمر .[51]

وفي هذه المسألة قالَ ابن الحاجب : ((وأصل المبتدأ التقديم ، ومن ثمّ جاز في داره زيد ، وامتُنع صاحبها في الدار ، وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل : {ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ} [52]، و(أرجل في الدّار أم امرأة؟) ، و(ما أحد خير منك) ، و(شرّ أهرّ ذا ناب) ، و(في الدّار رجل) ، و(سلام عليك) .)) .[53]

كذلك كان لصلاح بن علي نقود على ابن الحاجب في ما يخصُّ قوله المذكور آنفًا عن مسوغات الابتداء بالنكرة وهي :

الأوّل : قال صلاح بن علي يشرح قول المصنّف في ما يخصُّ مسوغات الابتداء بالنكرة ويذكر النقد الموجَّه له في هذه المسألة ، إذ قال : ((قوله : (وقد يكون المبتدأ نكرة) قد للتقليل لأنّ أصله أن يكون معرفة ، لأنّه طريق إلى معرفة الفائدة ، وإذا لم يعرف في نفسه فأحرى أنْ لا يعرف خبره ، قال المصنّف : وإنّما جاز في الفاعل أن يكون نكرة مع أنّهُ محكوم عليه لأنّه لوجوب تقدّم فعله صار كالمتخصص ، قال نجم الدين ذلك وهم لأنّه إذا لم يتخصص إلّا بالحكم ، كان بغير الحكم غير متخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال إنّ الحكم على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفته ، وما أحسن قول ابن الدهّان : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت وأمّا الخبر فمن شرطه أن يكون مجهولًا ، لأنّهُ محط الفائدة)) . [54]

فيما تقدّم ذكرَ صلاح بن علي نقدًا واعتراض على ما قاله ابن الحاجب في ما يخصُّ مسألة الابتداء بالنكرة ، وخلاصة المسألة : أنَّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة ؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه فلا بدَّ من تعيينه ومعرفته [55] ، والمبتدأ مسندٌ إليه والإسناد إلى مجهول لا يفيد ولكان الحكم لغوًا لا قيمة له [56] ، ويرى الزمخشري (ت538هـ) أنّ الابتداء بالمعرفة ظاهرة قياسية مطّردة في النحو العربي[57]، والذي يُلحظ ممّا ذُكرَ آنفًا اتفّاق النحاة على أنّه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلّا في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة [58]، وكذلك فإنَّ الابتداء

بالمعرفة والخبر بالنكرة إذا لم تحصل فائدة لا يجوز مثل الإخبار بالبديهيات فإنَّها معلومة[59]، وقد أوصل النحاة مسوِّغات الابتداء بالنكرة إلى نحو أربعين موضعًا . [60]

وقد نقد الرضي الاسترابادي ابن الحاجب في حمله المبتدأ على الفاعل في ما يخصُّ مسألة الابتداء بالنكرة بقوله (ذلك وهم) وعلَّ ذلك بأنّ الفاعل إذا لم يتخصص إلّا بالحكم ، كان بغير الحكم غير متخصص ، وفي هذه الحالة تكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال الشيخ إنَّ الحكم على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفته وهنا حصل تناقض ، وقد نقد الرضي ابن الدهّان نقدَ رضىً واستحسان بقوله (وما أحسنَ ما قال) وخلاصة قوله يجوز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين أو غير مختصّتين إذا حصلت الفائدة وهذا هو الفيصل كما يقول الدكتور نجاح العبيدي . [61]

والنقد المتقدم للرضي تبعه فيه مجموعة من النحاة[62] ، ومنهم صلاح بن علي ، وفي ضوء القاعدة النحوية فهو مقبول ؛ لأنَّ القاعدة تقول المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدّم على الخبر ؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد ويجعل السامع في حيرة ، ومن ثمَّ لا يصغي إلى حكمه ، ولهذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة مخصوصة ، أمّا الفاعل فهو المعبَّر عنهُ بالفعل وهو متقدٌّم عليه البتة فيتقرر الحكم أولًا في ذهن السامع ثمَّ يطلب له محكومًا عليه أيًّا كان ولا يجب أن يكون معرفة ولا نكرة مخصَّصة ، وهذا هو الفرق بين المبتدأ والفاعل مع أنَّ كليهما محكومٌ عليه [63]، واستنادًا لما تقدَّمَ ذكره وبيانُه نرَّجح ما ذهب إليه الرضي وصاحب النجم الثاقب في نقدهم ابن الحاجب .

الثاني : وفي معرض شرحه مسائل تعلق بالابتداء بالنكرة ، قال :((قوله :(شرٌّ أهرَّ ذا ناب) [64] ، ومثله:

قَدرٌ أَحلَّكَ ذا المجازِ وقد أرَى وأَبِيَّ، مالَكَ ذو المَجازِ بِدارِ [الكامل] [65]

وقولهم : (مآرب لا حفاوة أقدمه) ، (ومهم أقعده) وإنّما تخصّص ؛ لأنّه في معنى الفاعل ، والفاعل يجوز أن يكون نكرة ؛ لأنّ تقديره (ما أهرّ ذا ناب إلّا شر) و (ما أحلك ذا المجاز إلّا قدر) و (وما جاء بك إلّا مأرب) و (ما أقعده إلّا مهم) واعترضه السكاكي بأنّه إذا كان في معنى الفاعل أفاد الحصر ، وذلك غير صحيح ، فإنّه قد يُهر من الخير كما يُهر من الشر ، وجعله من الوصف المقدر ، كأنّه في معنى شر عظيم)) . [66]

وفي ما يخصّ القول المتقدّم فإنَّ صلاح بن علي أخذَ يُكمل شرحه لما قاله ابن الحاجب عن مسوّغات الابتداء بالنكرة وذكره المثل الذي هو (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) وجاء بأمثلة مقاربة له وعلّلَ ذلك بتخصّص المبتدأ هنا ؛ لأنّهُ فاعلٌ في المعنى والفاعل يجوز أن يكون نكرة ، والتقدير (ما أهرَّ ذا نابٍ إلّا شر ، وما أحلَّكَ ذا المجاز إلّا قدَر ، وما جاء بك إلّا مأرب ، وما أقعدَهُ إلّا مهم) . [67]

ويورد صاحب النجم الثاقب اعتراضًا ها هنا من السكاكي على ما قاله الشيخ بأنَّ المبتدأ إنّما تخصّصَ هنا لأنّه في معنى الفاعل ، والفاعل يجوز أن يكون نكرة ، ولكنَّ السكاكي يذكر أنَّه إذا جعلته في معنى الفاعل أفاد الحصر[68] ، وللجرجاني رأي مخالف للسكاكي إذ قال : ((إنَّما قُدِّمَ فيه (شر) لأنّ المراد أن يُعْلم أنَّ الذي أهرَّ ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير))[69] ، والمسألة فيها خلاف فقد قال بعض النحاة إنَّهُ متخصّص بالصفة تقديره (ما أهرَّ ذا نابٍ إلّا شر) ، وذهب قومٌ إلى أنّهُ مخصّص بصفة محذوفة تقديره (شرٌّ عظيم أهرَّ ذا ناب)[70] ، و((يقال (أهرّهُ) إذا حمله على الهرير ، و (شر) رُفعَ بالابتداء ، وهو نكرة ، وشرط النكرة أنْ لا يُبتدأ بها حتّى تخصّص بصفة كقولنا: (رجلٌ من بني تميم فارس ، وابتدأوا بالنكرة هنا من غير صفة ، وإنّما جاز ذلك لأنَّ المعنى (ما أهرّ ذا نابٍ إلّا شر) ، وذو الناب : السبع ، وهذا المثل يضرب في ظهور إمارات الشر ومخايله)) . [71]

ومعنى ذلك أنَّ المعنى من مسوّغات الابتداء بالنكرة ، وهذا المَثَل هو جواب لموقف يحصل في ما مضى لذلك هو منظور عن طريق المقام ، وبهذا يكون المثل في ضوء التسويغ المقامي بلحاظ المعنى ؛ أي إنَّ هذا المثل لا يقال ابتداءً فلا يجوز الابتداء بالنكرة مالم يُسبَق بمقام يدل عليه . [72]

ثانيًا: النقد في مسائل تتعلّق بالخبر :

–دخول الفاء في خبر المبتدأ:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ الخبر لا يكون مع (الفاء) ؛ وذلك لمّا كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما في الإسناد بينَ الفعل والفاعل ، والصفة والموصوف لا يحتاجان إلى ذلك ، وهذا هو الأصل ، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب والذي يُلحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت ، وهو الشرط والجزاء . والمعنى الذي يُلحظ أنْ يقصد أنّ الخبر مستحق بالصلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم ، ودخول الفاء على ضربين ذكرهما النحاة وهما (واجب

الاقتران ، وجائز الاقتران)[73] ، وذكر صاحب النجم الثاقب صلاح بن علي أنّ ((دخولها على الخبر واجب وجائز [كما تقدّم وأضاف] وممتنع)) [74] ، وهو ماعدا الواجب والجائز.

وفي ما يخصُّ هذه المسألة قال ابن الحاجب: ((وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر ، وذلك الاسم الموصول بفعلٍ أو ظرف ، أو النكرة الموصوفة بهما ، مثل (الذي يأتيني ، أو في الدار ، فله درهم) و (كل رجل يأتيني ، أو في الدار ، فله درهم) ، وليت ولعلّ مانعان (بالاتفاق) وألحق بعضهم (إنَّ) بهما)) .[75]

وما قاله ابن الحاجب عن دخول الفاء في خبر المبتدأ ذكره صلاح بن علي في شرحه الكافية وكذلك ذكر النقود النحوية التي تضمّنها قول الشيخ وهي على النحو الآتي :

قال :((قوله : وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف ، نحو : (الذي يأتيني فله درهم) وإنّما قال : الاسم الموصول بفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول ، لا تقول (القائل فله درهم) ولا (المضروب فله درهم) وأجازه المبرد والكوفيون مستدلين بقوله تعالى: {الزانية والزاني فاجلدوا}[76] ، {السارق والسارقة فاقطعوا}[77]، وردّ بأنّهُ لو كان منه لكان المختار النصب لأنّه مثل: (زيدًا فاضربه) والقرّاء متفقون على الرفع)) .[78]

في معرض شرحه لما قاله ابن الحاجب يذكر صلاح بن علي هذا الجزء من القول ويعلّل قول الشيخ (الاسم الموصول بفعل) قال الاسم ولم يقل الفعل والسبب في ذلك ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول فلا تقول (القائل فله درهم) ، واشترط هنا الموصول بفعل لتأكيد مشابهته الشرط ؛ لأنَّ الشرط لا يكون إلّا فعلًا[79] ،وهذه المسألة خلاف بين النحاة ، فذهب الكوفيون والمبرّد والزجاج إلى جواز ذلك مستدلّين بالآيتين السابقتين وهذا ما جزم به ابن مالك ، وأمّا مذهب سيبويه والجمهور فذهبوا إلى أنّه لا يجوز دخول الفاء في خبر الموصول إذا كان الموصول (اللام) وحجّتهم في ذلك أنّ من حقّ الموصول أن يوصل بظرفٍ أو حرفٍ ، أو جملةٍ فعليةٍ ، واللام لا توصل إلّا بالاسم[80]، قالَ سيبويه لمّا قال عزّوجل :{سورةٌ أنزلناها وفرضناها}[81] ، يكون التقدير أنّه قال (في الفرائض الزانيةُ والزاني ، أو الزانيةُ والزاني في الفرائض) ، ثمَّ قال (فاجلدوا) ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما في قول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتهمْ وأُكرومةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا [الطويل] (82)

وهنا جاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر والتقدير (هذه خولان) ، وكذلك الآية الثانية {السارقُ والسارقةُ} ، على نفس تقدير الآية الأولى . [83]

وقد ردّوا حجّة الكوفيين عليهم ، إذ قال سيبويه: ((وهو في العربية على ما ذكرتُ لك من القوة ، ولكن أبَتِ العامّةُ إلّا القراءةَ بالرفع))[84]، وقد ذهب صلاح بن علي إلى ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ويبدو أنّهُ محقٌّ في نقده بدليل أنَّ القرّاء متّفقون على الرفع ولو كان منه لكان المختار النصب . [85] ثانيًا: قال : ((قوله: وألحق بعضهم (إنّ) بهما)) يعني ب (ليت) و (لعلّ) في المنع ، واختلف من المجيز ومن المانع ؟ فرواية المصنّف والأكثرين المنع عن سيبويه لأن (إنّ) لا تدخل الشرط ، فكذلك ما في معناه ، فإذا دخلت الفاء فهي زائدة ، والجواز عن الأخفش ، والفاء بمعنى الشرط وحجته أنّ (إنّ) لا تغيّر المعنى الإخباري ، ورواية أبي البقاء وركن الدين العكس ، وهي أولى لقيام قرينة ، لورود الفاء في القرآن ، ولأنّ الأخفش يقول بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقول بزيادتها)) . [86]

ذكرَ صلاح بن علي قول الشيخ بأنّ بعض النحاة ألحق (إنَّ) بـ (ليت ولعلّ) في جواز دخول الفاء ومنعه على خبر مبتدأ دخلنَ عليه ، وهذه المسألةُ خلاف بين النحاة وفي نقل الخلاف اضطراب بين النحاة ،فبعضهم نسب إلى سيبويه القول بمنع دخول الفاء في خبر(إنَّ) ،وإلى الأخفش القول بجواز دخولها وهذا ما جاء عن المصنّف والأكثرين، وبعضهم نسب المنع إلى الأخفش، والجواز إلى سيبويه[87]، وقالَ الرضي في شرحه : ((قال المصنّف اتبّاعًا لعبد القاهر : إنَّ هذا المُلحِق سيبويه خلافًا للأخفش ، ونقل العبدي ، وأبو البقاء ، وابن يعيش ، أنَّ المجوّز لدخول الفاء مع (أنَّ) سيبويه خلافًا للأخفش)) . [88]

وعِبر الرجوع إلى كتاب سيبويه نجدهُ قد جوَّز دخول الفاء في خبر (إنَّ) حيث يقول: ((وسألتُهُ عن قوله (الذي يأتيني فلهُ درهمان) لِمَ جازَ دخول الفاء هاهنا ، و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله) وأنتَ لا يجوز لك أن تقول (عبد الله فلهُ درهمان) ، فقال: إنّما يحسنُ في (الذي) لأنَّهُ جعل الآخر جوابًا للأول ، وجعلَ الأوّل به يجبُ له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا ، كما دخلت في الجزاء إذا قال : (إن يأتني فله درهمان) ، ... ، ومثل ذلك: {الذينَ ينفقون أموالهم باللّيلِ والنهارِ سرًّا وعلانيةً فلهُم أجرهم عِندَ رَبّهم} [89] ، وقال تعالى جدّه {إنَّ الموتَ الذي تفرُّون منه فإنَّهُ ملاقيكم}[90] ، ومثل ذلك: {إنَّ الذين فَتنوا المؤمنينَ والمؤمناتِ ثمَّ لم يتوبوا فلهم عذابُ جهنَّمَ ولهم عذابُ الحريق}[91])) . [92]

وقد صرّحَ بذلك ابن مالك في شرح الكافية وقال بأنَّ رواية المنع عند الأخفش أمرٌ عجيب ؛ لأنَّ زيادة الفاء على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، وقال بأنَّ رأيهُ موافق لسيبويه في كتابه (معاني القرآن) ، وهذا القول هو ما أثبته عدد غير قليل من النحاة[93]، وبعد الرجوع إلى معاني القرآن للأخفش تبيّنَ أنَّهُ موافق لما ذهب إليه سيبويه إذ قال:((وأمّا قولهُ:{واللَّذان يأتيانِها منكم فَآذوهُما}[94]، فقد يجوز أنْ يكون هذا خبر المبتدأ ؛لأنَّ (الذي) إذا كانَ صِلتُهُ فِعلٌ جازَ أنْ يكون خبرُهُ بـ(الفاء)، نحو قولِ الله عزَّوجل:{إنَّ الذين توفَّاهم الملائكةُ ظالِمي أنفُسِهِم}[95]،ثمَّ قال:{فأُولَئكَ مأْواهم جهنَّمُ}[96]))[97]

وممّا ذُكِر آنفًا يتّضح لنا بأنّ صلاح بن علي لم يكن موفقًا في نقده ، وكذلك المصنّف ومن قبله ومن تبعه لم يوفق في نقله ، وكذلك لم يكن محقًا من ذهب إلى خلاف ما نقل ابن الحاجب ؛ لأنَّ الحق أنْ لا وجهَ لهذا الاضطراب والتخبط فسيبويه والأخفش متّفقان على جواز دخول الفاء على خبر مبتدأ دخلت عليه (إنَّ) ، وهو الصحيح الذي جاء في القرآن الكريم في أكثر من موضع .

– الخاتمة :

1– أنَّ صلاح بن علي كانَ عالمًا ألمعيًّا لا يجاريه أحد من علماء أهل مصرِهِ إلَّا وشهد بعلميتهِ وثقافتهِ وإحاطتهِ بعلومٍ جمّة ، وكانَ مؤلّفًا كبيرًا كما تذكُر لنا كتُب السِيَر والأعلام ، ولكن الظروف التي أحاطت به ، والاضطرابات التي كانت سائدة في ذلك العصر أدَّت إلى ضياع الكثير من مؤلَّفاته ولم يصل إلينا سوى النجم الثاقب .

2– أنَّ النقد النحوي هو الذي يقع بين النحويين يحتاج إلى التقصّي والدقّة ، وعظيم عناية وإحاطة في مسائل النحو ، وما يتعلّق به من معنى ، وموضوعات النقد النحوي تنحصر بالمسائل النحوية ليس غير ، وغاية ذلك من أجل الوصول بالقاعدة النحوية إلى أقصى درجات الكمال والتمام .

3–تميَّز أسلوب صلاح بن علي بأنَّهُ كانَ منطقيًّا والسبب في ذلك أنَّ العصر الذي عاشَ فيه هو عصر تميَّزت ألفاظه بصعوبة الفهم ، وصعوبة الأسلوب ، وعسر فهمه ، فهو عصر يعجّ بالأساليب والعبارات المنطقية ، وهي تمثّل ثقافة العصر آنذاك .

4–لم يختلف صلاح بن علي كثيرًا مع رأي ابن الحاجب ومذهبه، فكان الاختلاف في الآراء ليس بالشيء الكثير ، وكان كثير التعليل والتصحيح لآراء ابن الحاجب ، وكثيرٌ ما ينقدُهُ نقد قبولٍ واستحسان ، وكان النقد في الغالب لآراء النحاة الآخرين .

5–بَنَى صلاح بن علي نقدهُ على أساسٍ علميٍّ دقيق ، قائم على أصول النحو ، فلمْ يكن نقدهُ مبنيًّا على عصبيةٍ علميةٍ أو تحيّزٍ لمذهبٍ على حساب آخر أو مدرسةٍ على حسابِ أُخرى ، أو جاريًا وراء الهوى ، أو إطلاق الأحكام النقدية جزافًا ، فكانت الأدلّة التي يستند عليها في نقده قائمةً على السماع والقياس ، فكانَ موضوعيًّا في نقده .

– الهوامش :

[1]- ينظر البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية (رسالة:احمد القرشي):12.
[2] - النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (صلاح بن علي): 45/1 .
[3] - البرود الضافية والعقود الصافية: 12 .
[4] - النجم الثاقب :23/1 .
[5] - الآراء النحوية التي رجّحها الإمام صلاح بن علي (ت849ه) في كتابه النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ، مجلة الباحث للعلوم الإسلامية : المجلد 1/ 2021-2022 (إيمان خميس مهدي) : جامعة الفلوجة.
[6] - النجم الثاقب: 1/ 25 .
[7] - الأعلام (الزركلي ت 1396 ه): 207/3 ، ويُنظر معجم المؤلفين(عمر رضا كحالة):21/5-22 .
[8] - المصدر نفسه:6/1 .
[9] - المصدر نفسه :61/1 .
[10] - المصدر نفسه: 48/1-49 .
[11]- كتاب العين: 119/5،118.
[12]- معجم مقاييس اللغة(الرازي) : 467/5 ، 468.
[13] - يُنظر النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(رسالة: عباس حمد):2-3 ، والنقد النّحوي عند ابن الفخّار في كتابه شرح الجمل (رسالة: باسم داخل الطرفي):22 .
[14] -تأريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري(د. داود سلّوم) : 120.
[15]--يُنظر المقتضب : 126 .
[16]- الكتاب(سيبويه): 126/2 .
[17]- الكافية في علم النحو(ابن الحاجب) :15 .
[18]- يُنظر الأصول في النحو(ابن السرّاج ت 316 ه):58/1 ، وشرح جمل الزجاجي(ابن عصفور ت 669 ه):322/1 ، وشرح الرضي(الرضي الاسترابادي ت 686 ه):248/1 .
[19]- يُنظر المقتضب:126/4، والأصول في النحو:58/1، وشرح جمل الزجاجي:322/1 ، واللمع في العربية(ابن جنّي ت 392 ه):29 .
[20]- شرح المفصّل(ابن يعيش) :85/1 .
[21]- البقرة : 5 .
[22]- آل عمران : 62 .
[23]- النجم الثاقب:229/1 .
[24]- ينظر أوضح المسالك(ابن هشام ت 762 ه)،(الهامش:3):185/1.
[25]- البسيط في شرح الكافية(ركن الدين الاسترابادي ت 715 ه):312/1 .
[26]- المصدر نفسه (الهامش:3 الأمر الثالث) :186/1.
[27]- البقرة : 5 .
[28]- ينظر شرح التسهيل(ابن مالك ت 672 ه):267/1 ، وأوضح المسالك(الهامش:3 الأمر الأول) :185/1 .
[29]- آل عمران :62 .
[30]- يُنظر أوضح المسالك:187/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك(المرادي ت 749 ه):470/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب(ابن حاجي عوض ت 845 ه):416/1-417 ، وهمع الهوامع(السيوطي):5/2 .
[31]- يُنظر النجم الثاقب:229/1-230 .

[32]- يُنظر همع الهوامع:6/2 .
[33]- يُنظر شرح الرضي:225/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب(الهامش:1):419/1 .
[34]- يُنظر الكناش في فنّي النحو والصرف(عماد الدين الشهير بصاحب حماة ت732ه):141/1-142 .
[35]- ينظر شرح شذور الذهب(ابن هشام):98 ، شرح ابن عقيل(الهامش:1):192/1 ، شرح كافية ابن الحاجب(الهامش:1) :419/1 ، الفوائد الضيائية (الجامي ت 898 ه) ، (الهامش:6):182/1 ، منهج السالك(الأشموني ت 929 ه):89/1 ، حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب(الشيخ محمود الكيلاني ت970ه) :99 .
[36]- كشف المشكل(الحيدرة اليمني ت):316/1-317 .
[37]- مباحثة مع الدكتور نجاح العبيدي) ، في جامعة كربلاء/كلية التربية/يوم الأحد ، الحادية عشر صباحًا (2024/4/21 م) .
[38]- يُنظر المبتدأ والخبر بين النظرية والتطبيق(أطروحة :نجود المساعفة):10 .
[39]- يُنظر اللمع في العربية :29 ، المقرب ومعه مثل المقرب(ابن عصفور) :122 ، النحو العربي أحكام ومعانٍ(د. محمد السامرائي):173/1 ، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري (د. رياض السوّاد):150-155 ، النحو التطبيقي (د.هادي نهر):141/1 ، النحو الوافي(عباس حسن):442/1-443 .
[40]- الكافية في النحو:15 .
[41]- النجم الثاقب: 232/1 .
[42]- يُنظر شرح الرضي:288/1 .
[43]- يُنظر حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب:104 .
[44]- يُنظر الكتاب:126/2 ، والمقتضب:126/4 ، والأصول في النحو:62/1، والمفصل(الزمخشري ت 538 ه): 23-24 ، وشرح المفصل:87/1 ، وشرح جمل الزجاجي: 347/1 ، وأوضح المسالك:137/1 .
[45]- الكتاب:126/2 .
[46]- البسيط في شرح الكافية:313/1 .
[47]- يُنظر البسيط في شرح الكافية:313/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب:422/1-423 ، وحاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب:104 .
[48]- ينظر الحد النحوي وتطبيقاته :158-159.
[49]- الكتاب:328/1 ، وينظر: الجمل في العربية(الزجاجي) :36 ، والايضاح (الفارسي ت377 ه) 39، وشرح جمل الزجاجي :347/1 ، وأوضح المسالك: 145/1 .
[50]- الكتاب :329/1 .
[51]- ينظر المقتضب: 127/4 ، والأصول :59/1 ، وشرح المفصّل :85/1 .
[52]- البقرة : 221 .
[53]- الكافية في النحو:15-16 .
[54]- النجم الثاقب: 233/1 .
[55]- محاورة مع الدكتور نجاح العبيدي في يوم الخميس(2024/5/1) .
[56]- ينظر همع الهوامع:27/2 ، والنحو العربي أحكام ومعانٍ:184/1 .
[57]- المفصّل :24 .
[58]- ينظر شرح ابن عقيل :216/1 ، وشرح المقدمة الكافية(أطروحة:جمال عبد العاطي) ،(الهامش:1) :357/2 .
[59]- محاورة مع الدكتور نجاح العبيدي في يوم الخميس(2024/5/1) .
[60]- ينظر النحو الوافي:485/1 .
[61]-ينظر شرح الرضي:231/1 ، والنجم الثاقب:233/1 ، محاورة مع الدكتور نجاح العبيدي في يوم الأثنين (2024/5/6) .
[62]-ينظرالبسيط في شرح الكافية:321/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب:427/1 ،وحاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب:107 ،والنجم الثاقب:233/1 .
[63]- ينظر شرح ابن عقيل(الهامش:2):216/1 .
[64]- مجمع الأمثال(الميداني ت518 ه):347/1 .
[65]- مغني اللبيب(ابن هشام):583-584 ، ويُنظر النجم الثاقب:236/1 .
[66]- النجم الثاقب : 237/1 .
[67]- ينظر المصدر نفسه:236/1-237 ، ومصباح الراغب(محمد المفتي ت 972 ه):153/1-154 .
[68]- ينظر النجم الثاقب :237/1 .
[69]- دلائل الإعجاز(الجرجاني ت 471 ه) :143 ، وينظر شرح كافية ابن الحاجب(الهامش:1):1 /431 .
[70]- ينظر شرح ابن عقيل:221/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب(الهامش:7):430/1 ، وهمع الهوامع :29/2 .

[71]- مجمع الأمثال:347/1 .
[72]- محاورة مع الدكتور نجاح العبيدي في يوم الأثنين (2024/5/13) .
[73]- ينظر الكتاب:27/3 ، والمقتضب:27/3 ، وشرح التسهيل:328/1-331 ، ومنهج السالك:107/1-109 ، وشرح الرضي :304/1-308 ، والمنهل الصافي(الدماميني ت 828 ه):256/1-258 ، وهمع الهوامع:56/2-59 .
[74]- النجم الثاقب:259/1 .
[75]- الكافية في علم النحو:16 ، وينظر النجم الثاقب:258/1-263 .
[76]- النور:2 .
[77]- المائدة:38 .
[78]- النجم الثاقب:260/1 .
[79]- ينظر الفوائد الضيائية:202/1 ، ومصباح الراغب(الهامش:2):164/1
[80]- ينظر همع الهوامع:56/2 ، والبرود الضافية والعقود الصافية:248 .
[81]- النور : 1 .
[82]- ينظر الكتاب:143/1 ، والنجم الثاقب(الهامش:2):261/1 .
[83]- ينظر الكتاب:143/1 .
[84]- الكتاب:144/1 .
[85]- ينظر النجم الثاقب :260/1 ، والبرود الضافية والعقود الصافية:249 .
[86]- النجم الثاقب:263/1-264 .
[87]- ينظر الإرشاد إلى علم الإعراب(الكيشي ت 695 ه):127 ، والبسيط في شرح الكافية:352/1-353 ، وشرح كافية ابن الحاجب(الهامش:4) :461/1 ، وشرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني(أطروحة:نصار بن محمد) :406/1 .
[88]- شرح الرضي:271/1 .
[89]- البقرة : 274 .
[90]- الجمعة : 8 .
[91]- البروج : 10 .
[92]- الكتاب :102/3-103 ، وينظر شرح كافية ابن الحاجب(الهامش:4) :461 .
[93]- ينظر شرح الكافية الشافية:162/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب(الهامش:4) :146-462 ، وشرح المقدمة الكافية(الهامش:3):372/2-373 ، وشرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني(الهامش:4):407/1 .النساء : 16 .
[94]- النساء : 16 .
[95]- النساء : 97 .
[96]- النساء : 97 .
[97]- معاني القرآن(الأخفش ت 215 ه):87/1 ، وينظر شرح الكافية الشافية(ابن مالك):162/1 .

- المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .

أوّلًا : الكُتب المطبوعة :

- الإرشاد الى علم الاعراب: شمس الدين محمد بن احمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (615– 695هـ)، تحقيق : د.عبد الله علي الحسيني البركاتي ، و د. محسن سالم العميري.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، 1417هـ–1996م.
- الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي ، ط15 ، دار العلم للملايين، لبنان ، بيروت ، 2002م .

- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، (ت761 هـ) ، ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ص.ب : 8355.
- الإيضاح: أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفّار النحوي (ت377هـ)، تحقيق : كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، لبنان ،بيروت، 1416هـ-1996م.
- البسيط في شرح الكافية: لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي (ت715هـ)، تحقيق : الدكتور حازم سليمان الحلي، الجزء الأول، ط1، المكتبة الأدبية المختصة ، ستارة ، قم، جمادي الأولى 1427هـ.
- تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري ، د. داود سلوم ، مطبعة الايمان ، بغداد، 1969م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـ- 2001م.
- الجُمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط1، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت ، 1404هـ-1984م.
- الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين الهجري: د. رياض السوّاد ، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان ، 1430هـ- 2009م.
- دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، مكتبة الأسرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب .
- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، الهمداني (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط20، دار التراث، القاهرة، رمضان 1400هـ – يوليو 1980م .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك الى الفية ابن مالك": حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت، 1375هـ – 1955م.
- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الاندلسي (ت 672هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، ط 1 ، هجر للطباعة والنشر ، 1410هـ -1990م .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686 هـ) ، يوسف حسن عمر، ط2، دار الكتب الوطنية ، منشورات جامعة قار يونس/بنغازي ، 1996م.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجيّاني الشافعي (ت 672هـ) تحقيق: علي محمد معوض، وعادل احمد عبد الموجود ، الجزء الأول ، منشورات محمد علي بيضون ، الدار العلمية ، لبنان ، بيروت.
- شرح المفصّل: للشيخ موفّق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، ط 1 ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر.
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) ، ط1، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 1419هـ-1998م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: للإمام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت761هـ) ، ط1، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت ، 1422هـ -2001م .

- شرح كافية ابن الحاجب: ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت 845هـ)، تحقيق : سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، ط 1 ، 1429هـ – 2008م1، مكتبة الايمان، المنصورة ، 1428 –2007.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي .
- الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي : للمولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت 818هـ) على متن الكافية في النحو، طبعة جديدة ومنقحة من الطبعة القديمة ،الشيخ أحمد عزو عناية ، والأستاذ علي محمد مصطفى، دار احياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت.
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط : جمال الدين ابن الحاجب (ت646هـ) ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1431هـ–2010م .
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه) ،(ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،ط ، 1408هـ – 1988م .
- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، ط1، مطبعة الارشاد، بغداد ،1404هـ – 1984م.
- الكنّاش في فنّي النحو والصرف: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بـ صاحب حماة (ت 732هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1425هـ– 2004م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988.
- مجمع الامثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني (ت518هـ) ، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للإستانة الرضوية المقدسة، 1366هـ.ش .
- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بـ حاشية السيد: محمد بن عز الدين المفتي الكبير (ت972هـ) ، ط1، مكتبة أهل البيت ، اليمن ، صعدة ، 1444هـ–2023م .
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ) ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط1، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1411هـ–1990م .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي اللغة العربية : عمر رضا كحالة ، دار احياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، و محمد علي حمد الله ، دار الفكر، ط1 ، دمشق ،1964م .
- المفصل في صنعة الاعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، ط1، دار ومكتبة الهلال، لبنان، بيروت ، 1993م .
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، 1415هـ–1994م .
- المُقرَب ومعه مُثُل المُقَرَّب: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الاشبيلي(ت669هـ)، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 1418هـ–1998م.
- المنهل الصافي في شرح الوافي: بدر الدين أبي عبد الله بن محمد بن ابي بكر الدماميني(ت 828هـ)، تحقيق : فاخر جبر مطر، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان، بيروت، 2008.

- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب: للامام صلاح بن علي بن محمد بن ابي القاسم (ت849هـ)، تح: محمد جمعة حسن نبعة، ط1، مؤسسة الامام زيد علي الثقافية، 1424هـ-2003م.
- النحو التطبيقي وفقاً لمقررات النحو العربي في المعاهد والجامعات العربية : الدكتور هادي نهر ، ط 1، 1429هـ-2008م .
- النحو العربي أحكام ومعان: الدكتور محمد فاضل السامرائي ، ط1 ، دار ابن كثير، 1435هـ- 2014م.
- النحو الوافي: عباس حسن ، تمَّ إيداع هذا المصنَّف بدار الكتب والوثائق القومية ، مطابع دار المعارف ، مصر ، 1974م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1413هـ - 1992م.

ثانيًا : الرسائل والأطاريح الجامعية :

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للعلامة علي بن محمد بن ابي القاسم الحسني القرشي: احمد بن محمد بن احمد ذيبان القرشي، رسالة ماجستير، اشراف: أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد ، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 1411هـ-1990م .
- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب: للشيخ محمود بن الحسين الحاذقي المعروف بالصادقي الكيلاني (ت 970هـ) ، دراسة وتحقيق رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، 1420هـ .
- شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ): نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، أطروحة دكتوراه، اشراف: أ.د. محسن بن سالم العميري، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، 1421-1422هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب لجمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب : جمال عبد العاطي مخيمر احمد، أطروحة دكتوراه، مكتبة نزار مصطفى الباز،مكة المكرمة، الرياض.
- المبتدأ والخبر بينَ النظرية والتطبيق : نجود جميل المساعفة ، أطروحة دكتوراه ، إشراف : أ. د. إسماعيل أحمد العمايرة ، كليّة الدراسات العليا/الجامعة الأردنية ، كانون الثاني:2007 م .
- النقد النحوي عند ابن الفخار (ت754هـ) في كتابه (شرح الجمل): باسم داخل ناجي الطرفي، رسالة ماجستير، اشراف: أ.م.د. فلاح رسول حسين الحسيني، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، 2022 .
- النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد (1900-1672م): عباس حمد عبد سلطان، رسالة ماجستير، اشراف: أ.م.د. زكي فليح حسن الموسوي، جامعة ذي قار، كلية التربية، 1442هـ-2020م.

ثالثًا : البحوث المنشورة :

- الآراء النحوية التي رجحها الامام صلاح بن علي (ت 849 هـ) في كتابه (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب): ايمان خميس مهدي/جامعة الانبار، أ.د. عبد الرزاق علي حسين/ جامعة الفلوجة، مجلة الباحث ، المجلَّد 1 ، العدد 1 ، 2021-2022م .